20030903-0001-2

لجنة الأهالي تقترح خطة لإقفال ملف المفقودين

عقدت "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان" إجتماعاً إستثنائياً أصدرت على أثره البيان التالي:

منذ ولادة الحكومة الحالية في شهر نيسان الفائت، تنام ملفات المفقودين مع مشروع التقرير الذي أعدته هيئة تلقي شكاوى أهاليهم في أدراج رئاسة مجلس الوزراء، دون أن يصار الى إتخاذ أي إجراء أو إعلان أي موقف. أكثر من ذلك، منذ ما يقارب الأربعة أشهر، دأبت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" سعياً للإستحصال على موعد مع رئيس مجلس الوزراء، لكنها لم تلق أي رد.

منذ شهر حزيران ما زال الإستجواب الذي تقدم به السادة النواب فارس سعيد ومنصور البون وبيار الجميل حول عدم نشر تقرير الهيئة الرسمية وتحديد مصير المفقودين يقبع أيضاً في أدراج رئاسة السلطة التشريعية دون أن يصدر عنها أي جواب أو توضيح

منذ أسابيع، عادت وإستعرت حمى الإصلاح في كلام الرئاسة الأولى، وهناك تلميح عن إعادة فتح كافة الملفات وتجاهل مطلق لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠ الذي تضمن في متنه "المواضيع التي تناولتها إجتماعات الأمن المركزي من قضايا تهم السلامة العامة في البلاد، لا سيما قضية المفقودين وضرورة وضعها في إطارها الإنساني لجهة مساعدة الأهالي في الوقوف على مصير أبنائهم"

إزاء سياسة الصمت والتجاهل وتستر المسؤولين بإنشغالاتهم في القضايا الكبرى، تؤكد "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان" أن قضية المفقودين هي قضية وطنية كبرى بحجم الوطن، ينبغي إيجاد الحل العادل لها. إن الدولة اللبنانية، بكافة سلطاتها وحكامها بدون إستثناء لأي منهم، هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن الكشف عن مصير أبنائنا، وهذا واجبها كوننا أي نحن الأهالي وأولادنا المفقودين أولاد هذه الدولة شاءت بذلك أم أبت.

إنطلاقاً من ذلك، تطالب "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" كافة المسؤولين، ولا سيما الحكومة اللبنانية، بالإنكباب فوراً على معالجة هذا الملف وإقفاله وفق المنهجية التالية:

١- الإفراج فوراً عن تقرير هيئة تلقي شكاوى المفقودين
٢- إتخاذ الإجراءات المترتبة عن نتائج هذا التقرير، وفي مقدمتها العمل الجدي والسريع من أجل الإفراج عن الأحياء، والإسترجاع جثث ورفات الموتى منهم
٣- تكثيف الجهود والتنسيق مع حزب الله وبعثة الصليب الأحمر الدولي بشأن المفقودين في سجون العدو الإسرائيلي والبالغ عددهم ٢٤٠ حسب اللوائح المسجلة لدى اللجنتين الرسميتين.
٤- إنطلاقاً من التصريح الذي أدلى به من دمشق رئيس لجنة جمعيات حقوق الإنسان العربية هيثم مناع عن "وجود أكثر من ألف معتقل سوري وعربي في السجون السورية"، تكثيف الجهود مع السلطات السورية بشأن المفقودين في سجونها والبالغ عددهم ١٧ حسب اللوائح المسجلة لدى اللجنتين الرسميتين.

يراهن المسؤولون على مرور الزمان ويعولون على عامل النسيان، ولا يتعظون مما يحصل في العراق حيث أخذ الأهالي يتعرفون على ذويهم في المقابر الجماعية بعد سقوط نظام صدام حسين أو مما يحصل في الأرجنتين حيث أبطل مجلس النواب ومجلس الشيوخ قوانين العفو نتيجة نضال إستمر أكثر من عقدين. يطيب لمسؤولينا المراهنة على مرور الزمان، ولكن تصرفهم المزري لن يزيدنا إلا إصراراً على التمسك بحقنا معرفة مصير أبنائنا أكانوا داخل الأراضي اللبنانية أو خارجها، وبغض النظر عن الجهة المسؤولة عن فقدانهم.

بيروت في ٣ أيلول ٢٠٠٣